المحتلة ، خصوصا في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويعتبر انه « ليس هناك ضرر في اقامة مستوطنات يهودية قرب تجمعات سكانية عربية ، على غرار مستوطنة كطيف التي تقوم على مسافة قريبة من قطاع غزة . ويجب اقامة مستوطنات تكون بعد ذلك جزءا من اسرائيل ، فالحل يكمن في الحياة المشتركة وليس في التقسيم ، وعلينا [اي اسرائيل] ان نقيم المستوطنات على هيئة كتل مترابطة فيما بينها . اما تحفظي الوحيد فيكمن في وجوب عدم السيطرة على اراض خاصة ، سواء كانت صغرية ام غير صغرية . هنالك مساحات واسعة من الاراضي الحكومية في المناطق ولا يوجد اي عائق لاقامة مستوطنات عليها » . (من مؤتمره الصحفي ، يديعوت احرونوت ، ٧٩/١٠/٢٤) .

لقد عاد دايان وطرح مشروعه حول مدننة الحكم العسكري قبل استقالته . ويتمثل مشروعه هذا في اخراج الحكم العسكري من المناطق ، ونقل صلاحياته الى هيئة ادارية مدنية . ويلاحظ ان مشروع دايان هذا قديم ، فقد ذكره في مقال له نشر في صحيفة معاريف في شهر حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ــ اي قبل انضمامه الى حكومة بيغن بسنة تقريبا ــ وفحواه انه « يجب على اسرائيل ان تبادر بشكل فوري الى اخراج معسكرات الجيش والمكاتب والاشخاص من المدن العربية ، وتتمركز على التلال في الخارج ، [مثلا] على الجبل خارج نابلس وليس داخلها ، فتتمكن العرب من العيش كما يحلو لهم دون ان يتجول جنود وضباط وحكام يهود في شوارعها ، اذ ليس هناك اية حاجة الى ذلك . ففي نظرنا [اي الاسرائيليين] جنودنا لطيفون ، بينما في نظر العرب ليسوا سوى جيش احتلال . انهم ليسوا زوارا او جيرانا ، وانما هم رعاع يفرضون انفسهم عليهم بقوة السلاح » (كما اوردها موشي جاك ، معاريف ، ٧٩/١٠/٢٢) .

وقد اعتبر دايان ان خطوة كهذه من شأنها ان تدفع السكان العرب ، في المناطق المحتلة ، نحو المشاركة في تطبيق مشروع الحكم الذاتي . ومن هنا جاءت لقاءاته مع بعض الشخصيات في المناطق في شهر ايلول الماضي . وقد نقلت الصحف العربية الصادرة في القدس في ذلك الوقت ان دايان تحدث اثناء لقائه مع الدكتور حيدر عبد الشافي من غزة ، حول « اخراج الحكم العسكري [من المناطق المحتلة] ، مما سيضطر السكان الى اقامة هيئة ادارية ذاتية لهم » (المصدر نفسه) . وقد شرح دايان ، بعد استقالته ، اهداف خطواته تلك بقوله : « كنت اجري لقاءات كثيرة مع عرب فلسطينيين يعيشون في الضفة الغربية وغزة ، حتى مع اولئك المعروفين بتاييدهم لـ م.ت.ف. ... فمن مصلحتهم التقدم والموافقة على الحكم الذاتي ... واعتقد ان هناك احتمالا جيدا لان يوافقوا عليه ، والمفتاح لذلك هو في الحديث معهم . فمن الناحية العملية يواجه العرب الخيار بين رفض اتفاقات كامب ديفيد ، الذي يعني استمرار الحكم العسكري ، [وبين القبول بها] . وما هي الفائدة التي سيحققونها من وراء [رفضهم] ؟ فحتى اذا كانوا يرغبون في انشاء دولة فلسطينية او الوصول الى اتفاق مختلف عما توصلنا اليه في كامب ديفيد ، فانهم لا يستطيعون تبديل وجه الامور . ان [الحكم الذاتي] افضل شيء يستطيعون الحصول عليه ، [خاصة] وانهم يرغبون في التخلص من الحكم العسكري ، ويدركون ان الفرصة لتحقيق ذلك تكمن في الموافقة [على هذا المشروع] » (يديعوت احرونوت ٧٩/١٠/٢٨) .

وبلغة اخرى ، ان مشروع مدننة الحكم العسكري ــ كما طرحه دايان ــ ينبع من صميم المصلحة الاسرائيلية في « التسهيل » على السكان العرب ، ودفعهم نحو القبول بواقع الحكم الذاتي والمشاركة في تطبيقه . فالحكم العسكري ــ حسب صيغة دايان ــ « يجب ان يخرج من مدن الضفة ، وان تكون قيادته العليا في القدس او تل ــ ابيب ، وهو مصدر الصلاحية ، وهذا كل شيء . واذا رفض العرب انتخاب ممثليهم للمجلس الاداري ... فعلى رؤساء البلديات الذين سينتخبون في السنة المقبلة ، ان يحصلوا على اذن (غير قائم اليوم) للاجتماع وكانهم يشكلون مجلسا ، للبحث في الامور فيما بينهم » (المصدر نفسه) . كذلك اعلن دايان ان مشروعه هذا ، اي مدننة الحكم العسكري ، يجب ان ينفذ في اطار المفاوضات حول الحكم الذاتي (يديعوت احرونوت ، ٧٩/١٠/٢٤) ، مما يثبت القول ، ان الخلاف بين دايان والحكومة يدور حول اسلوب تطبيق هذا المشروع ، وليس حول جوهره .

ردود الفعل حول استقالة دايان : لم تتجاوز ردود الفعل حول استقالة دايان حدود ابداء « التاسف » و« الاستغراب » ، داخل الحكومة ، خاصة وانه لا يمثل كتلة سياسية داخل الائتلاف